

ميناء الناظور غرب المتوسط

الموقع: المغرب

رقم المشروع: ٤٧٠٠٦

قطاع الأعمال: النقل

نوع الإشعار: حكومي

فئة التصنيف البيئي: A

تاريخ الموافقة: ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٢٢

الحالة الراهنة للمشروع: اجتاز المراجعة النهائية وقيد انتظار الموافقة

تاريخ الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع بالإنجليزية: ١٨ مارس (آذار) ٢٠١٥

كما هو مسموح به في الفقرة ٦، ٢ من القسم الثالث من سياسة الوصول إلى المعلومات، تم تأجيل الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع هذه وفقاً للفقرة ٤، ١، ٤ من التوجيه بشأن الوصول إلى المعلومات.

وصف المشروع

في عام ٢٠١٥، قدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية قرضاً سيادياً مضموناً بقيمة ٢٠٠ مليون يورو لشركة الناظور غرب المتوسط (NWM) لتطوير البنية التحتية في ميناء الناظور غرب المتوسط في المغرب ("المشروع"). يُستخدم القرض لتشديد البنية التحتية للميناء (حواجز الأمواج، والأرصعة، التجريف (التعميق)، إلخ) والتي سيتم استخدامها من قبل أصحاب الامتياز من القطاع الخاص لأنشطة المناولة التجارية. ويدرس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الآن توفير تمويل إضافي بقيمة ١٠٠ مليون يورو لشركة الناظور غرب المتوسط لسد الفجوة التمويلية التي تم تحديدها بعد زيادة حجم الأعمال الناتجة عن التعديلات الفنية والجوانب الجيوتقنية غير المتوقعة.

أهداف المشروع

تقوم الحكومة المغربية بتطوير ميناء رئيسي جديد ومجمع صناعي على بعد حوالي ٣٠ كم من مدينة الناظور، على ساحل البحر المتوسط المغربي. ويُعد المشروع جزءاً من خطة تنمية أوسع لمنطقة الناظور، وسوف يساهم بشكل مباشر في تقليل الفوارق الإقليمية ودعم التنمية الاقتصادية للمنطقة الشرقية، فضلاً عن تحسين الوصول الإقليمي (الجهوي) إلى البنية التحتية. سيشمل هذا التطوير الذي ستضطلع به شركة الناظور غرب المتوسط ميناء شحن مختلط يتضمن محطات للحاويات والمواد الهيدروكربونية والسائبة (بما في ذلك الفحم) والشحن والتفريغ الأفقي بالإضافة إلى رصيف خدمات ومنطقة استثمار صناعي مصممة لجذب المستثمرين الدوليين، والتي تضم ١٥٠٠ هكتار منطقة حرة ومساحة إضافية ٢٥٠٠ هكتار خارج المنطقة الحرة.

أثر التحول

درجة أثر التحول المتوقع: ٦٠

سيمول المشروع أحد أصول البنية التحتية الرئيسية، وسوف: (١) يوسع مشاركة القطاع الخاص رأسياً في أنشطة الموانئ ولكن أيضاً أفقياً من خلال توسيع الفرص التجارية؛ و(٢) يدعم تنمية الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير؛ و(٣) يبرز فوائد نموذج "الميناء المالك للعقار" مع جميع عمليات الموانئ والهياكل الفوقية التي يمولها ويديرها القطاع الخاص، مما يدعم استدامة وتسويق الخدمات العامة والبنية التحتية؛ و(٤) يضع ممارسات تشغيلية محسنة في قطاع الموانئ المغربي من خلال إدراج عدد من التدابير الهيكلية والإدارية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ.

تم تصنيف أثر التحول بالفئة "جيد". سيعمل تقديم القرض المقترح على تعزيز سمات التحول للقرض الأصلي. فآثر التحول للمشروع ينشأ من سمتي التحول **تنافسي** و**شمولي**:

- سمة التحول الأساسية **تنافسي**: سيدعم المشروع تطوير خطة تحول الشركة من كيان يركز على البناء إلى ميناء يركز على التجارة.
- سمة التحول الثانوية **شمولي**: من المتوقع أن يساهم المشروع في إنشاء منصة عامة/خاصة حول إدارة المهارات في قطاع الموانئ والصناعات المختارة لتعزيز الوصول إلى المهارات وتنمية رأس المال البشري في المنطقة الشرقية.

بيانات العمل

هي شركة محدودة مملوكة بالكامل للحكومة المغربية، وقد تم تأسيسها خصيصًا لتطوير مشروع الناظور.

ملخص التمويل المقدم من البنك

٣٠٠ مليون يورو

قرض سيادي مضمون بقيمة ٢٠٠ مليون يورو تم توقيعه في أكتوبر ٢٠١٥.

وسيتم تقديم قرض سيادي إضافي مضمون بقيمة ١٠٠ مليون يورو إلى شركة الناظور غرب المتوسط في عام ٢٠٢٢.

تكلفة المشروع الإجمالية

١,٠٦٢,٨٦٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو

عنصر الإضافة

يعمل التمويل الإضافي من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على سد فجوة التمويل بسبب ظروف السوق السيئة. وهذه المعاملة هي الثانية مع شركة الناظور غرب المتوسط لنفس نطاق المشروع.

الملخص البيئي والاجتماعي

تحديث ٢٠١٦: تأخرت أعمال مشروع الميناء لكن من المتوقع أن تبدأ في النصف الثاني من عام ٢٠١٦. في هذا الوقت، تعمل شركة الناظور غرب المتوسط على الاحتفاظ بمستشارين محليين ودوليين في مجال البيئة والصحة والسلامة والأمن لمساعدة فريقها في تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية وفقًا لمتطلبات أداء البنك. ستصدر الشركة أول تقرير سنوي عن المتابعة البيئية والاجتماعية للربع الأول من عام ٢٠١٧، بالإضافة إلى تواجد مستشارين للمساعدة في إدارة العقود. وقد تم تصنيف المشروع من الفئة "A" وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لعام ٢٠١٤. من المتصور أن يستوعب الميناء عمليات سفن الحاويات المستقبلية، والمعالجة في الموقع وتخزين المنتجات البترولية/الهيدروكربونية، وتخزين ومعالجة ومناولة ونقل المواد السائبة الأخرى بما في ذلك الفحم. سيخصص قرض البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لبناء البنية التحتية الأساسية للموانئ فقط (مثل حواجز الأمواج والأرصعة ومرافق الإنزال وطرق الوصول والتجريف (التعميق) البحري وما إلى ذلك) والتي سيتم استخدامها في مرحلة تشغيل المشروع من قبل أصحاب الامتياز لأنشطة المناولة التجارية. ولا تعتبر هذه العمليات المستقبلية داخل الميناء نفسه جزءًا من المشروع الحالي، وبالتالي سيتم تقييمها من قبل الشركة في المستقبل وفقًا للمتطلبات البيئية والاجتماعية في المغرب والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ومع ذلك، ونظرًا للمخاطر المرتبطة بهذه الأنواع من العمليات المستقبلية، قيمت الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهة للبنك ما إذا كانت الشركة لديها ترتيبات تعاقدية كافية وأنظمة لإدارة البيئة والصحة والسلامة والأمن وقدرات الموظفين على إدارة تلك المخاطر بما يتماشى مع الممارسات الجيدة الوطنية والدولية. تشمل الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة المرتبطة بهذا المشروع، على سبيل المثال لا الحصر، (١) فقدان الموائل البحرية والبرية و(٢) إدارة مواد التجريف و(٣) إدارة المياه ومياه الصرف، بما في ذلك الاستجابة للانسكابات، و(٤) النفايات الصلبة/إدارة النفايات الخطرة و(٥) إدارة المرور (الطرق البرية والبحرية) و(٦) الصحة والسلامة المهنية و(٧) إدارة المقاولين و(٨) إدارة الهواء والضوضاء والغبار و(٩) صحة وسلامة المجتمع و(١٠) النزوح الاقتصادي بسبب فقدان الأراضي الزراعية المرتبطة بطرق الوصول إلى المشروع وأيضًا بسبب التأثيرات على الصيادين العاملين على طول الشاطئ في خليج بيتويا. ولمعالجة تلك القضايا، تم إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي الشامل للمشروع (يوليو ٢٠١٤)، إلى جانب خطة الإدارة البيئية (نوفمبر ٢٠١٤). كما تم استكمال دراسة تقييم الأثر البيئي الوطني بإعداد دراسات فنية وبيئية واجتماعية متنوعة، بما في ذلك الدراسات الخاصة بالمشروع والدراسات الاجتماعية الاقتصادية الإقليمية. ونظرًا للمخاطر والآثار المحتملة المرتبطة بهذا المشروع الجديد الضخم، احتفظ البنك باستشاري بيئي واجتماعي مستقل، والذي توصل إلى أن المشروع وحزمة الإفصاح عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الشاملة قد تم تنظيمها وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية للبنك لعام ٢٠١٤ ومتطلبات الأداء. هذا وقد تم الإفصاح عن دراسة تقييم الأثر البيئي (والوثائق الداعمة)، وخطة العمل البيئية والاجتماعية، وخطة إشراك أصحاب المصلحة، وإطار الاستحواذ على الأراضي واستعادة سبل العيش والملخص غير الفني على موقع الشركة الإلكتروني. كما تم الإفصاح عن وثائق الإفصاح عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمدة ١٢٠ يومًا قبل طلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية موافقة مجلس الإدارة على المشروع. سيستمر البنك في مراقبة المشروع بما يتماشى مع الالتزامات الواردة في تقييم الأثر البيئي، وخطة العمل البيئية والاجتماعية، والمتطلبات التنظيمية ومتطلبات أداء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. كما ستزود شركة الناظور غرب المتوسط البنك بتقارير بيئية واجتماعية سنوية، بما في ذلك التحديثات على تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية التي تبدأ في الربع الأول من عام ٢٠١٧. سيُجري البنك زيارات

ميدانية، حسب الاقتضاء، وسيطلب استمرار الاستشاري البيئي والاجتماعي المستقل في المراقبة طوال عمليات الإنشاء والعمليات الأولية. هذا وسوف يتم تحديث وثيقة ملخص هذا المشروع سنوياً

تحديث ٢٠١٧: بدأ بناء الميناء في الربع الثاني من عام ٢٠١٦، بتجهيز الموقع والتجريف (التعميق) وأعمال الحفر الأولية. وقام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والاستشاري البيئي والاجتماعي المستقل بمراقبة أنشطة إنشاءات شركة الناظور غرب المتوسط في فبراير ويوليو ٢٠١٧.

وسيتم، خلال كل زيارة للمشروع، التحقق من تقدم البناء فيما يتعلق بما يلي: أنشطة إعداد الموقع والبناء والتركيبات؛ والتصاريح والتراخيص وتراخيص البناء والتشغيل؛ وتنفيذ العمل بما يتماشى مع الوثائق والخطط والمواصفات المعتمدة، بما في ذلك متطلبات أداء البنك وخطة العمل البيئية والاجتماعية، والبيان التفصيلي للتكاليف والجدول الزمني؛ وجودة التصميم والعمل وتنظيم فريق العمل والتقدم المحرز وأنظمة التحكم في التكاليف المعمول بها؛ وتحقيق مراحل الدفع وفقاً لطلبات الدفع للمقاولين؛ وتقدير التأخيرات في الإنجاز بسبب تأخر سير أعمال البناء؛ ومدى معقولية "أوامر التغيير"، إذا صدرت تعليمات بموجب العقد؛ من حيث الملاءمة، والأساس المنطقي، والقيمة المالية، والتأثير المحتمل على تنفيذ المشروع، أي الجدول الزمني والميزانية.

وقد أكدت مراقبة المشروع أن العمل قد أحرز تقدماً جيداً في إنشاء ونشر نظام الإدارة البيئية والاجتماعية: حيث زادت القدرة التنظيمية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية على مستوى الشركة ومستوى المقاول، ويتم البحث عن بدائل لتقليل الآثار (على سبيل المثال تصميم السد السفلي لتحويل وادي نتياء، وتعيين حدود المنطقة الحرة)، وتم تحديد عدد من مؤشرات الأداء الرئيسية وبدأت مراقبة الأداء. وتم تحديد عدد من قضايا إعادة التوطين/ سبل العيش المحتملة (المادية و/أو الاقتصادية على حد سواء) مع تحويل وادي نطا وإنشاء طريق الوصول إلى محجر (مقلع صخور) حرشا. هذا العمل مستمر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مقتنع بأن هذا يتقدم وفقاً لمطلب الأداء رقم ٥ للبنك. ويُعد التقدم مقارنة بخطة العمل البيئية والاجتماعية مرضياً.

تحديث ٢٠٢٢: منذ بدء البناء، تم إجراء تسع زيارات ميدانية للمراقبة من قبل الاستشاري البيئي والاجتماعي المستقل والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وأجرت الإدارة البيئية والاجتماعية بالبنك، في يوليو ٢٠٢٢، أحدث زيارة إلى الموقع بهدف تقييم تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية واستمرار القدرة البيئية والاجتماعية للعمل. والمشروع يتماشى، على نطاق واسع، مع متطلبات السياسة البيئية والاجتماعية لعام ٢٠١٤ وخطة العمل البيئية والاجتماعية. وفي إطار استجابة العمل للتحديات التي تمت مواجهتها فيما يتعلق بنقل أموفيليا أريناريا، وهو عشب معمر ينمو في رمال الكثبان الشاطئية، سيواصل العمل بذل الجهود التي تركز على الحفاظ على النباتات التي توجد بشكل طبيعي في موقع الانتقال بما يتماشى مع الإجراءات العلاجية المحددة في عام ٢٠٢١. علاوة على ذلك، أشارت مراجعة قدرة المشروع على التكيف مع المناخ خلال مرحلة التشغيل إلى ضرورة إجراء تقييمات إضافية لإمدادات المياه طويلة الأجل للميناء والمرافق الملحقة به. وبالتالي، ستشمل خطة العمل البيئية والاجتماعية المحدثة إجراءً جديداً لتقييم الخيارات المتاحة لإمدادات المياه المستدامة أثناء العمليات. وفي ضوء تحسين القدرة على التكيف مع المناخ للمشروع، فقد حدد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أيضاً ضرورة تحديث خطة الاستعداد والاستجابة للطوارئ الحالية من أجل تغطية حالات الفشل المحتملة للسدود في معالجة المخاطر المرتبطة بتحويل وجهة وادي نتياء. سيستمر البنك في مراقبة المشروع بما يتماشى مع الالتزامات الواردة في دراسة تقييم الأثر البيئي، وخطة العمل البيئية والاجتماعية، والمتطلبات التنظيمية ومتطلبات أداء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

التعاون الفني وتمويل المنح

يشمل دعم التعاون الفني الحالي لهذه العملية المساعدة في تنفيذ المشروع من خلال توفير الدعم في الإدارة وتنفيذ العقود، وكذلك مساعدة الشركة في تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية وتمويل تكاليف "مراقب المقرضين". يخضع برنامج التعاون الفني لمزيد من التعديلات والتأكيد.

كما سيتم حشد دعم تعاون فني إضافي لتعزيز سمات التحول للمشروع في مجالات تنمية المهارات، والتحول إلى كيان تشغيلي يركز على التجارة وإمكانية تكامل الموانئ في سلسلة إمداد الهيدروجين. سيتطلب دعم التعاون الفني لهذه العملية تمويلاً إجمالياً بقيمة مليون يورو ومن المتوقع أن يتم تمويله من قبل الصندوق الخاص للمساهمين التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

بيانات الاتصال بالعمل

محمد جمال بنجلون

آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع

فهم أثر التحول

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر التحول، في [هذا الرابط](#).

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: ٧١٦٨ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤ + البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة [صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#):

الهاتف: ٦٧٩٤ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤ + البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#).

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد [السياسة البيئية والاجتماعية](#) ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتنظيم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في [السياسة البيئية والاجتماعية](#).

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافذة للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دوراً رئيسياً في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضاً في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضاً عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في ١ يناير ٢٠٢٠. يرجى زيارة [صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات](#) لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#) (باللغة

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل [لسياسته البيئية والاجتماعية](#) أو الأحكام الخاصة بالمشروع في [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب [آلية المساءلة المستقلة للمشاريع](#) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب [للمرجعة](#)، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.